# مراقب الشؤون الإنسانية
## تقرير شهري

شباط/فبراير 2015

OCHA

## نظرة عامة

**بعد مرور ستة أشهر على انتهاء الأعمال القتالية، إعادة بناء المنازل لم تبدأ بعد.**

مددت إسرائيل، خلال شباط/فبراير، حجز عائدات الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية للشهر الثالث على التوالي رداً على انضمام الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويشكل الأثر المزعزع للاستقرار المحتمل لهذا القرار مصدر قلق كبير، حيث تشكل هذه العائدات نحو 70 بالمائة من ميزانية السلطة الفلسطينية.

و اضطرت السلطة الفلسطينية، حتى الآن، إلى تعليق جزئي لدفع الرواتب لموظفي القطاع العام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ووقف الإنفاق على الخدمات، مع تقويض قدرتها على حفظ القانون والنظام. وكذلك، كان للتخفيضات في الرواتب والنفقات تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، والذي انكمش في عام 2014 لأول مرة منذ عام 2006، مما يهدد سبل عيش الفئات الأكثر ضعفاً بشكل أكبر.

### القضايا الرئيسية:

- في قطاع غزة، ما يزيد عن 58,000 شخص اشتروا حتى الآن مواد البناء المقيد دخولها من أجل الترميمات ، ولكن لا يشمل منهم تقريبا أي من النازحين الذين دمرت منازلهم أو لحقت بها أضرار شديدة.
- إسرائيل تخفف القيود المفروضة على الوصول إلى غزة والخروج منها، وارتفاع حصة تصاريح الخروج التي تُصدر للتجار الفلسطينيين والموافقة على نقل المنسوجات والأثاث إلى الضفة الغربية.
- إنطلاق أعمال البنية التحتية في أحد المواقع المخصصة «لإعادة توطين» البدو في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، وإصدار العديد من أوامر وقف البناء ضد مباني ممولة من جهات مانحة في المجتمعات البدوية المعرضة للخطر.

### أبرز الأرقام في شباط/فبراير 2015

| | |
|---|---|
| مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر) | 1 |
| مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر) | 167 |
| مبانٍ هدمت في الضفة الغربية | 17 |
| مهجرون في الضفة الغربية | 0 |

### خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 22% من التمويل

تمت تغطيتها 22%

705 مليون دولار المبلغ المطلوب

78% احتياجات لم يتم تلبيتها

### محتويات التقرير


أعمال إعادة البناء للمنازل التي دمرت أثناء الأعمال القتالية لم تبدأ بعد ..... 3

مزيد من التسهيلات أدخلت على معايير وحصص الحصول على التصاريح الإسرائيلية للخروج من غزة ..... 8

أزمة السلطة الفلسطينية المالية تقوض الخدمات وسبل العيش في الضفة الغربية ..... 11

انخفاض حاد في عمليات الهدم والتهجير ذات صلة في المنطقة (ج) خلال شباط/فبراير ..... 12

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

امرأة تعيش بين أنقاض منزلها المدمر شرق خانيونس، شباط/فبراير 2015


www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org


بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

في قطاع غزة، تفاقم الإحباط الناتج عن أزمة الرواتب بسبب عدم وجود أي تقدم ملموس في إعادة بناء المنازل التي دمرت أو تضررت بشدة خلال الأعمال القتالية في الصيف. لا يزال ما يقرب من 100,000 مهجر يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر إلى درجة كبيرة. على الرغم من أن ما يقرب من 58,000 أسرة قاموا بشراء مواد البناء المقيد دخولها من خلال آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، فإن جميع هذه الحالات تقريباً تشمل منازل تحتاج إلى ترميمات ولا تحتاج إلى إعادة بناء كامل. ولم يتم تنفيذ أي مشروع إعادة بناء للمنازل على الأرض حتى نهاية شباط/فبراير ، ، ويرجع ذلك أساسا إلى بطء صرف المبالغ التي تعهد بها المانحون خلال مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2014، وتفاقم الوضع بسبب التأخيرات في الموافقة على على المشاريع.

يبعث على القلق أيضاً نقص التمويل للبرامج الإنسانية. وحتى نهاية شباط/فبراير،لم يتم تمويل سوى خُمس المناشدة الإنسانية لعام 2015، مع توجيه أكثر من 60 بالمائة من الأموال التي تم استلامها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وهذا النمط في التمويل يولد تناقضات محتملة في حجم المساعدات المقدمة إلى اللاجئين مقابل المساعدات المقدمة لغير اللاجئين. والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك المأوى الانتقالي لأولئك الذين هجروا أثناء الأعمال القتالية، عنصر استقرار مطلوب بشدة في غزة.

*صادف شباط/فبراير ستة أشهر منذ نهاية تصعيد الأعمال القتالية الصيف الماضي في قطاع غزة. ولا يزال ما يقرب من 100,000 نازح يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر إلى درجة كبيرة.*

بالإضافة إلى ذلك، شهد شباط/ فبراير بدء أعمال البنية التحتية في أحد أقسام الجبل، في محيط القدس - وهو واحد من ثلاثة مواقع مخصصة «لإعادة توطين» البدو الفلسطينيين في وسط الضفة الغربية، والذي يمكن أن يستوعب ما يقرب من 50 عائلة. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن خطة «إعادة التوطين» هذه، في حال تنفيذها، ستكون بمثابة نقل قسري بموجب القانون الدولي الإنساني الدولي.

وفي بادرة إيجابية، أعلنت إسرائيل سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تخفيف القيود المفروضة على الوصول والخروج من غزة، بما في ذلك زيادة حصة تصاريح الخروج للتجار الفلسطينيين والموافقة، من حيث المبدأ، على نقل المنسوجات والأثاث إلى الضفة الغربية لأغراض تجارية. يأتي ذلك في أعقاب إجراءات مماثلة أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر عام 2014. وفي حين أن هذه التسهيلات هي موضع ترحيب، يبقى خروج البضائع من غزة مقيداً بشكل كبير وغالبية الناس غير مؤهلين لتقديم طلبات للحصول على تصاريح سفر.

وبالنسبة لأولئك المؤهلين، من حيث المبدأ، للحصول على هذه التصاريح ، مثل المرضى الذين تم تحويلهم للعلاج خارج قطاع غزة، فإن الحصول على تصريح الخروج ليس مضموناً. في العامين الماضيين، ارتفع عدد المرضى المحولين إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة بسبب الإغلاق المتكرر لحدود غزة مع مصر. ولكن، ارتفعت نسبة طلبات التصاريح المرفوضة أو المؤجلة أيضا إلى ما يقرب من 20 بالمائة من مجمل الطلبات حتى الآن في عام 2015.

صادف شباط/فبراير مرور ستة أشهر منذ نهاية تصعيد الأعمال القتالية الصيف الماضي. وأشار وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية في التقرير الموجز الذي قدمه لمجلس الأمن هذا الشهر إلى أنه، في غزة، فإن « الفشل في تصحيح قضايا الحكم والأمن المستمرة إلى جانب البطء في وتيرة إعادة الإعمار أوجد بيئة سامة بشكل متزايد». وفيما يتعلق باستمرار حجز العائدات الضريبية، أكد أن «إجراء إسرائيل هذا يشكل انتهاكا لالتزاماتها بموجب بروتوكول باريس المنبثق عن اتفاقيات أوسلو، ونحن، مرة أخرى، ندعو إلى الوقف الفوري لهذا القرار». وما

لم يتم إحراز تقدم كبير نحو معالجة الأسباب الجذرية للصراع وإنهاء الاحتلال، يبقى خطر جولة جديدة من الأعمال القتالية ماثلا.

## أعمال إعادة البناء للمنازل التي دمرت أثناء الأعمال القتالية لم تبدأ بعد

*نقص التمويل الذي تم التعهد به في مؤتمر المانحين هو العائق الرئيسي*

يبقى وضع ما يقرب من 100,000 مهجر نتيجة للأعمال القتالية في تموز/يوليو وآب/أغسطس غير مستقر وغير مؤكد. حوالي 8,800 منهم يقيمون حاليا في 14 مركزاً جماعياً تابعاً للإنروا ، و1,700 يقيمون في وحدات سكنية جاهزة، والباقي يقيمون في مساكن مستأجرة، أو مع عائلات مضيفة أو في ملاجئ مؤقتة تحت أنقاض منازلهم التي تضررت أو دمرت.

ولمساعدة أكبر عدد من الناس في أقل وقت ممكن، وضعت الجهات الفاعلة في مجال المأوى أولويات للمساعدات النقدية للإيجار، ولدعم النازحين الذين دمرت منازلهم أو أصيبت بأضرار بالغة، والمساعدات النقدية لإجراء إصلاحات لأولئك الذين لحقت بمنازلهم أضرار جزئية.

*وضعت الجهات الفاعلة في مجال المأوى في قطاع غزة أولويات للمساعدات النقدية للإيجار، ولدعم النازحين الذين دمرت منازلهم أو أصيبت بأضرار بالغة، والمساعدات النقدية لإجراء إصلاحات لأولئك الذين لحقت بمنازلهم أضرار جزئية.*

إن إعادة البناء بشكل كامل للمنازل هو مسعى معقد للغاية، ويتطلب مراحل مختلفة من التخطيط، بما في ذلك أحياء بأكملها، والبنية التحتية المرتبطة بها، وهي مكلفة للغاية. وعليه، فإن الجزء الأكبر من هذا العبء يجب معالجته من خلال مشاريع إعادة الإعمار التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية، مع جزء صغير فقط من مشاريع «المساعدة الذاتية»، حيث ينفذ الأفراد عملية إعادة الإعمار.

و نظرا لبطء وتيرة صرف الأموال التي تعهد بها المانحون خلال مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2014، إلى جانب التأخير في التقييم والموافقة على المشاريع من خلال آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، و تمت الموافقة على اثنين فقط من المشاريع السكنية، حتى نهاية شباط/فبراير 2015. ولم يبدأ أي منها فعلياً. وتسمح آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة بدخول مواد البناء المراقبة التي حددتها السلطات الإسرائيلية بأنها «مواد ذات استخدام مزدوج» (وخاصة الأسمنت والحصى والقضبان المعدنية).[1]

وليس من بين ما يقرب من 58,000 شخص (فرد واحد لكل أسرة عادة) الذين اشتروا مواد البناء المقيد دخولها (الأسمنت ، والحصى والقضبان المعدنية) من خلال آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، فعلياً، أي من النازحين الذين دمرت أو تضررت منازلهم بشدة. وهذه الفئة الأخيرة هي من بين

**حلول مؤقتة للنازحين حسب المنطقة**

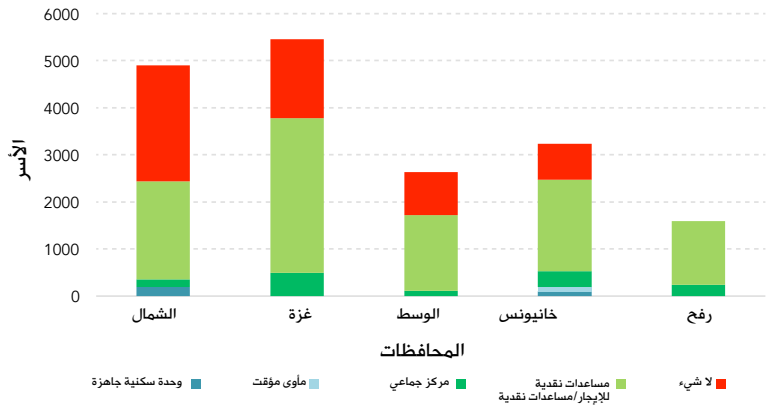

**الأفراد الذين أجيز لهم شراء مواد من خلال آالية إعادة إعمار غزة المؤقتة اعتبارا من 12 آذار/مارس 2015**

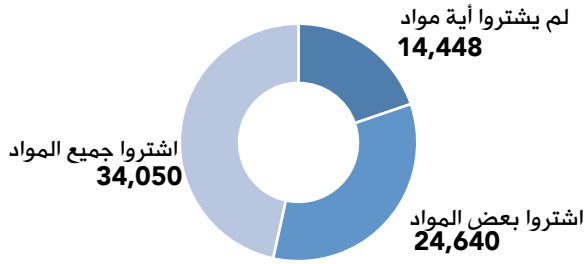


ما يقرب من 14,500 حالة تمت الموافقةعليها بموجب آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، لكنهم لم يشتروا أية مواد. ومن بين أولئك الذين حصلوا على مواد البناء من خلال آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، أقل من 60 بالمائة اشتروا كمية كاملة من المواد المخصصة لهم في تقييمات الأضرار، في حين اشترى الباقون فقط جزءا من الكميات المخصصة لهم، والأرجح أن ذلك بسبب نقص الموارد المالية.

إن عدم وجود تقدم واضح وعدم اليقين بشأن وجود حل دائم للنازحين يطيل أمد معاناة الأسر المتضررة يزيد الإحباط العام لدى السكان بسبب القيود المفروضة على الحركة منذ فترة طويلة، وأزمة الرواتب وعدم وجود فرص عمل.[2]

*صادف شباط/فبراير ستة أشهر منذ نهاية تصعيد الأعمال القتالية الصيف الماضي في قطاع غزة. ولا يزال ما يقرب من 100,000 نازح يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر إلى درجة كبيرة.*

## إزالة الأنقاض

إن إزالة الأنقاض من المواقع المستهدفة شرط حاسم مسبق لبدء إعادة الإعمار. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن حوالي مليوني طن من الانقاض خلفتها الأعمال القتالية في الصيف، أي أكثر بثلاث مرات من عملية الرصاص المصبوب العسكري في عامي 2008- 2009.

تشرف وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية وتنسق أنشطة إزالة الأنقاض داخل غزة التي تقوم بها مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف الأخير إلى إزالة وتصنيف ما يقرب من مليون طن من الانقاض على مدى فترة تمتد لسنتين، سيتم سحق نصف هذه الكمية وإعادة استخدامها لمشاريع بناء الطرق.

حالما تنتهي إزالة الأنقاض، فإنها ستمكن أكثر من مليون شخص في المناطق المتضررة من الوصول إلى الخدمات الأساسية، لاسيما من خلال إعادة ربط البيوت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وسوف تقلل أيضا من مخاطر المباني المنهارة وتهديد مخلفات الحرب من المتفجرات.

إن إزالة الأنقاض ستمكن أكثر من مليون شخص في المناطق المتضررة من الحصول على الخدمات الأساسية، وستقلل من خطر انهيار المباني وتهديد مخلفات الحرب من المتفجرات.

وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى آذار/مارس عام 2015، بإزالة 95,000 طنا من الأنقاض، أو ما يقرب من عشرة بالمائة من الهدف النهائي، ونقله إلى مواقع السحق. وأصبحت عملية إزالة الأنقاض ممكنة بتمويل من السويد، واليابان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. لكن فجوة التمويل بمقدار ثمانية ملايين دولار أمريكي تقريباً تبقى حاضرة بشأن سحق الأنقاض وإعادة استخدامها.

## المساعدات النقدية للمأوى الانتقالي

يتم تقديم المساعدات النقدية للمأوى الانتقالي للأسر التي تضررت منازلها بشدة أو دمرت تماما على أساس تقييمات الأضرار التي تجريها الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الأشغال العامة والإسكان للسكان غير اللاجئين.

واضطرت الأونروا في 27 كانون الثاني/يناير عام 2015، إلى تعليق جزئي لبرنامج المساعدات النقدية الذي يدعم الإصلاحات وإعانات الإيجار، بسبب النقص الحاد في الأموال. لكن الوكالة وزعت منذ ذلك الحين نقدا لما يقرب من 12,600 أسرة بلغ مجموعه 16,5 مليون دولار من خلال إعادة تخصيص الأموال الموجودة والمدخرات، المدعومة بما تم الحصول عليه من المبالغ التي تم التعهد بدفعها. وألمانيا والمملكة العربية السعودية هما المانحان الرئيسيان لبرنامج المساعدات النقدية للمأوى التابع للأونروا في غزة. ولا تزال الوكالة تواجه عجزا قدره 545 مليون دولار أمريكي لدعم الأسر اللاجئة التي أصيبت بأضرار طفيفة لإصلاح منازلهم ومواصلة توفير المساعدات النقدية للمأوى الانتقالي.

وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى أوائل آذار/مارس، مساعدات نقدية للمأوى الانتقالي إلى ما مجموعه 2,633 أسرة من غير اللاجئين الذين تضررت وحداتهم السكنية بشدة أو كليا لمدة تصل إلى ستة أشهر، وهو ما يزيد قليلاً عن نصف العدد الإجمالي من الأسر التي تستحق (4,994). وكان النازحون الذين يقيمون في ملاجئ الأونروا والأسر التي تعيلها نساء والأسر كبيرة الحجم هم الذين حصلوا على مساعادات وفقاً لمعايير حالة الضعف التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعطاء الأولوية للأسر للحصول على مساعدات. وتمويل المساعدات النقدية للمأوى الانتقالي محدود ولا يزال 74 بالمائة من الاحتياجات الكلية غير ممولة، ولا تزال هناك حاجة لأكثر من 23,2 مليون دولار أمريكي لتغطية المساعدات النقدية للمأوى الانتقالي للأسر غير اللاجئة و 1,8 مليون دولار لأسر اللاجئين.

*وزعت الأونروا منذ ذلك الحين نقدا لما يقرب من 12,600 أسرة بلغ مجموعه 16,5 مليون دولار من خلال إعادة تخصيص الأموال الموجودة والمدخرات، امدعومة بما تم الحصول عليه من المبالغ التي تم التعهد بدفعها.*

## استراتيجية الحماية

وضع الشركاء في المجال الإنساني استراتيجية لتوجيه عمل العاملين في المجال الإنساني في حماية حقوق الإنسان للنازحين طوال مدة تهجيرهم. وأقر الفريق القطري الإنساني هذه الاستراتيجية لاحقاً. وتشمل الأولويات الرئيسية المحددة في الاستراتيجية:

الصورة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

عمال فلسطينيون يزيلون الركام من حي الشجاعية في غزة كجزء من برنامج تبلغ تكلفته 13,7 مليون دولار أمريكي لإزالة الأنقاض التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. البرنامج ممول من السويد، واليابان والولايات المتحدة

### الفتيات والنساء النازحات – مجموعة معرضة للخطر بشكل كبير

دراسة أجرتها مجموعة العمل الفرعية للعنف القائم على أساس النوع التابعة للأمم المتحدة ويقودها صندوق الأمم المتحدة للسكان، فور وقف إطلاق النار في آب/أغسطس عام 2014،4 وتوضح كيف كان للحرب تأثير عميق على النساء والفتيات. وأفيد أن هناك زيادة في حالات العنف ضدهن في ملاجئ الطوارئ، وأوضاع الأسر المضيفة وغيرها من أماكن اللجوء. تعرضت النساء لكثير من أنواع العنف وبدرجات متفاوتة، وغالباً ما استجبن بالصمت، أو من خلال توجيه العنف ضد أطفالهن، خاصة الفتيات. وأفادت بعض الفتيات والنساء أيضاً بوقوع التمييز في استلام المساعدات والخدمات في ملاجئ الطوارئ أو لدى العائلات المضيفة.

وفيما يلي اقتباسات توضيحية من نساء شاركن في مناقشات مجموعات التركيز أثناء الدراسة:

*(...) «كان حماي (والد زوجي) يضربني ويهينني أثناء الحرب. وفي بعض الأحيان، كنت أطرد بعيدا عن بيتهم إلى الشارع. لم يساعدني أحد.»*

*«كنت أنام بجلبابي (الثوب). كان هناك مرحاض واحد فقط في المنزل الذي لجأنا إليه. كنت أخجل من دخول المرحاض بوجود أسلافي (أخوة زوجي)، لذلك كنت أنتظر حتى يخرجوا.»*

*«لم أبلغ أي شخص عن مشاكلي واحتفظت بها لنفسي. وذلك لأن لدي أخ واحد، وهو مريض وخشيت أنه قد يموت إذا علم أنني لست بحالة جيدة، وكذلك لا أستطيع إبلاغ زوجي بما يفعله حماي وأسلافي معي، لأنه هو أيضا مريض. أنا لا أريد أن أزيد مخاوفه؛ انه مريض بالسرطان.»*

*تشمل معظم الفئات الضعيفة بين النازحين النساء والأطفال والأسر التي معيلها الرئيسي عاجز، والأشخاص المعرضين لخطر مخلفات الحرب من المتفجرات.*

- تنميط وتتبع النازحين: لضمان استجابة ملائمة وهادفة.[3]

- الرصد المنتظم والمنهجي لوضع حماية النازحين : لقد عانى العديد من النازحين إما من الأذى الجسدي أو النفسي نتيجة للحرب والاستمرار في العيش في ظروف مكتظة لا توفر إلا القليل من الخصوصية. وزاد الضغط الناجم من التوترات داخل الأسر والمجتمعات المحلية، وانعكس ذلك في العنف الأسري ، والمخاوف القانونية المرتبطة بحقوق الميراث، وحقوق الوصاية، وتعرض الفتيات والنساء لخطر الزواج المبكر أو القسري.

- الاستجابة الإنسانية الهادفة القائمة على أساس الحاجة: في حين أن جميع الأسر المهجرة تحتاج إلى المساعدة، فإن بعض الأسر والأفراد أكثر ضعفا من غيرهم. ومن الواجب أن تحظى تلك الأسر الأكثر ضعفا أو الذين لديهم احتياجات خاصة بالأولوية. وبشكل خاص، الفئات الضعيفة التي تشمل المرأة؛ والأطفال؛ والأسر التي معيلها الرئيسي عاجز أو تضررت سبل عيشها؛ والأشخاص الذين هم من كبار السن أو ضعفاء؛ والأشخاص المعرضين لخطر مخلفات الحرب من المتفجرات.

الحصول على الدعم القانوني: يجب أن تقدم وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الذين يراقبون الحماية ويوثقون انتهاكات حقوق الإنسان النصائح بشأن الحصول على الدعم القانوني المناسب، والوثائق القانونية ومتابعة آليات العدالة للمساءلة والتعويض عن الخسائر.

صورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أشخاص في ملاجئ مؤقتة

# "فقدت بيتي، فقدت كل شيء"

مسعد عطا الله أبو جداعين، من بيت لاهيا، 46 عاما. عاطل عن العمل حالياً، ولكن سنوات من العمل الشاق في القطاع الزراعي مكنته من توفير بعض المال الذي استثمره في بناء منزله.

*«في غزة أنت لست آمنا في المنزل. تعرضنا أنا وأسرتي للتهجير مرتين في سنتين. الأولى كانت خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، والثانية كانت نتيجة للصراع الحالي».*

*في تموز/يوليو 2014، بدأ الجيش الإسرائيلي قصفا مكثفا للمنطقة حيث يقع منزل الأسرة، لكنهم بقوا في المنزل لعشرة أيام رغم القصف. وعندما بدأت العملية العسكرية البرية الإسرائيلية، تركت الأسرة المنزل ولجأت إلى إحدى مدارس الأونروا. الوضع داخل الملجأ كان صعبا للغاية ومكتظاً.*

*«تمكنا من زيارة منزلنا خلال وقف إطلاق النار المؤقت في اليوم الخامس والعشرين من الأعمال القتالية. وجدنا منزلنا وحوالي 95 منزلاً أخر في المنطقة قد دمرتها الجرافات الإسرائيلية بالكامل. أصابتنا الصدمة وكنا عاجزين؛ ذهب كل شيء، كل شيء كافحنا لبنائه. لقد عملت طوال حياتي ليكون لي منزل خاص بي، وبعد ذلك جاءت الجرافات الإسرائيلية ودمرته في ثوانٍ.»*

بعد انتهاء الأعمال القتالية، اضطر مسعد وأسرته إلى الانتقال إلى مأوى آخر تابع للأونروا في حي الرمال، حيث مكثوا لمدة 15 يوماً قبل أن ينتقلوا إلى مأوى في مخيم الشاطئ، حيث لا يزال بعض أفراد الأسرة يعيشون فيه.

*«أصبحت الإقامة الطويلة والوضع داخل المأوى يشكل ضغطاً كبيراً على أسرتي وليس لدي المال لاستئجار شقة. الوضع الاقتصادي صعب للغاية. لقد أقمنا مأوى مؤقتا من البلاستيك والأقمشة بالقرب من منزلنا المدمر.» وفي الوقت الراهن، يشعر بعض أفراد الأسرة بمزيد من الراحة للبقاء في المأوى المؤقت على الرغم من فصل الشتاء والتعرض لظروف الطقس القاسية.*

*«نحن في انتظار مساعدة الأونروا لنتمكن من استئجار شقة مؤقتاً، ولكننا سمعنا أن الأونروا لا يوجد لديها المال لمساعدتنا. وكل ما نأمله هو أن يتم بناء منزلنا من جديد قريباً جداً حتى نتمكن من العودة إلى حياة كريمة.*

*«في غزة أنت ليس آمنا في المنزل. تعرضنا أنا وأسرتي للتهجير مرتين في سنتين.»*

صورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مسعد عطا الله أبو جداعين، بيت لاهيا

## مزيد من التسهيلات أدخلت على معايير وحصص الحصول على التصاريح الإسرائيلية للخروج من غزة

*سيتم تحسين المعبر التجاري لزيادة حجم الواردات/الصادرات*

في 17 شباط/فبراير، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية سلسلة من التدابير الرامية إلى تخفيف القيود المفروضة على الوصول والخروج من غزة، وذلك لتحسين الظروف الإنسانية للسكان.[5] وتشمل هذه التدابير زيادة في حصة تصاريح الخروج للتجار الفلسطينيين من 3,000 إلى 5,000 في الشهر، وهي زيادة في العدد اليومي لحالات الخروج من 400 إلى 800 في اليوم الواحد، والسماح بنقل المنسوجات والأثاث إلى الضفة الغربية لأغراض تجارية.[6] ويتوقع لهذه التدابير أن تسهل خلق فرص العمل داخل غزة، رغم أن تأثيرها المحدد يعتمد على مجموعة من العوامل الإضافية.

ويأتي ذلك بعد حزمة مماثلة من التدابير التي أعلن عنها في تشرين الأول/أكتوبر عام 2014، في أعقاب الأعمال القتالية في الصيف، لاستيراد مواد البناء التي تصنفها إسرائيل بأنها «مواد ذات استخدام مزدوج» كجزء من آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، واستئناف النقل التجاري للمنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، وتخفيف معايير إصدار تصاريح الخروج. وتشمل الأخيرة عددا محدودا من التصاريح للأشخاص لزيارة أفراد الأسرة المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وحالات طبية غير عاجلة، ولزيارة القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً.

وفي حين أن تدابير التخفيف هذه هي خطوة تحظى بالترحيب، تبقى الغالبية العظمى من سكان غزة غير مؤهلين لتقديم طلب للحصول على تصريح سفر وحجم البضائع المسموح بها للخروج من غزة لأغراض تجارية يبقى جزءا ضئيلاً قياساً مع حجمها قبل الحصار (انظر أدناه).

*تنفذ السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أعمال البنية التحتية في معبر كيرم شالوم/كرم أبو سالم التجاري لرفع مستوى قدرته من 500 إلى 800 شاحنة محملة بالبضائع يوميا.*

**أحدث التطورات**

في منتصف آذار/مارس، سمح بدخول الباذنجان والطماطم المزروعين في غزة بالدخول إلى الأسواق الإسرائيلية للمرة الأولى منذ فرض الحصار في عام 2007. ستدرج معلومات إضافية وتحليل لهذا التطور في عدد آذار/مارس من النشرة الإنسانية

### تحسين معبر كيرم شالوم/كرم أبو سالم:

في هذا الشهر، ينفذ كلا الطرفين، السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، أعمال البنية التحتية في معبر كيرم شالوم/كرم أبو سالم التجاري لرفع مستوى قدرته من 500 إلى 800 شاحنة محملة بالبضائع يومياً. وتشمل هذه الأعمال تحسين الأنابيب المستخدمة لنقل غاز الطهي والوقود على الجانب الإسرائيلي من المعبر، وتوسيع منطقة التحميل في الجانب الفلسطيني.[7] ويتوقع لهذه الأعمال، التي من المقرر أن تكتمل في الأشهر الثلاثة أو الأربعة المقبلة، أن تقلص وقت الانتظار لدخول وخروج البضائع وسوف تسهل المعاملات التجارية.

وبعد الإغلاق الإسرائيلي الأحادي لثلاثة معابر أخرى مع غزة منذ عام 2007 (كارني، وناحال عوز وصوفا)، وإغلاق مصر التام تقريباً لمعبر رفح (الذي يستخدم لاستيراد كميات محدودة من مواد البناء) منذ أواسط عام 2013، أصبح معبر كيرم شالوم/كرم أبوسالم البوابة الوحيدة العاملة لنقل البضائع من وإلى غزة.

بغض النظر عن عملية التحسين الجارية، كان حجم البضائع المجهزة التي تمر عبر معبر كيرم شالوم في الأشهر القليلة الماضية في ارتفاع. في شباط/فبراير الماضي، تم تجهيز 6,134 شاحنة من البضائع إلى غزة، بزيادة نسبتها 26 بالمائة مقارنة مع المتوسط الشهري لعام 2014. وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى الحجم الأكبر من مواد البناء، بما في ذلك تلك المصنفة كمواد ذات استخدام مزدوج، لترميم و إعادة بناء المنازل والبنى التحتية التي تضررت خلال الأعمال القتالية في الصيف (انظر أيضا قسم إعادة الإعمار). ولكن، واردات شباط/فبراير الداخلة عبر المعابر

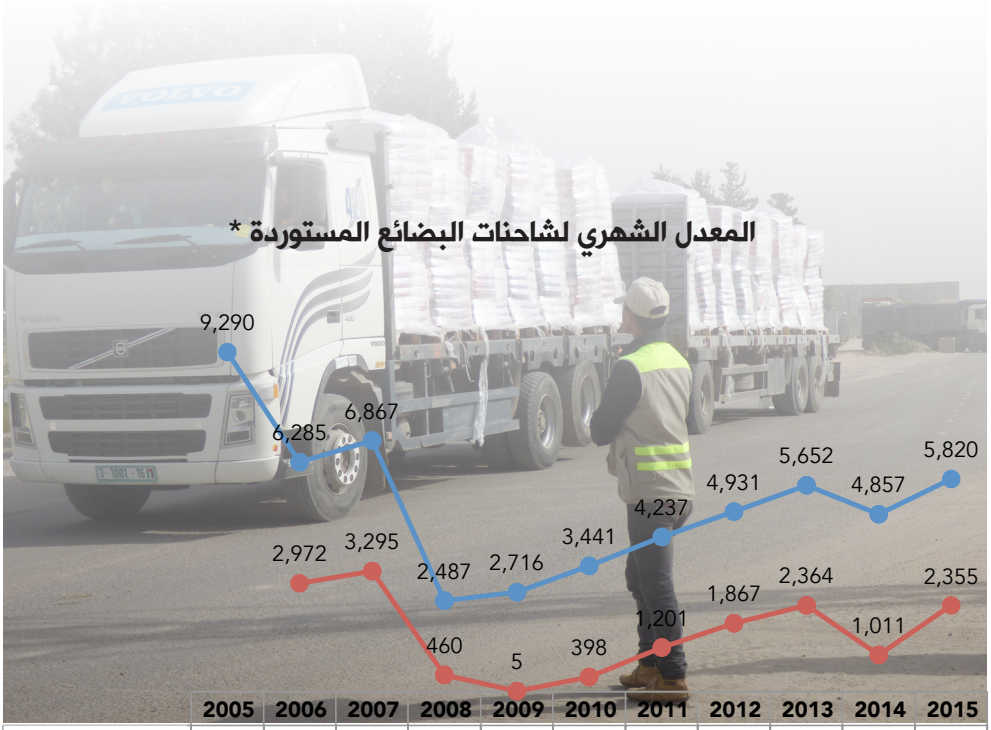


| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جميع الواردات | 9290 | 6285 | 6867 | 2487 | 2716 | 3441 | 4237 | 4931 | 5652 | 4857 | 5820 |
| مواد البناء | | 2972 | 3295 | 460 | 5 | 398 | 1201 | 1867 | 2364 | 1011 | 2355 |

** الأرقام تشمل الواردات التي تدخل من جميع المعابر وتستثني البضائع المهربة عبر الأنفاق تحت الحدود مع مصر.*

*في حين ارتفع حجم البضائع الخارجة من غزة لأغراض تجارية في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، فإنه يبقى جزءا بسيطا من الأرقام المكافئة قبل الحصار.*

الأربعة، لا تزال أقل من نصف المتوسط الشهري خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2007، أي قبل فرض الحصار مباشرة.

في الأشهر القليلة الماضية، ارتفع حجم البضائع التي سمح بخروجها من غزة بشكل مطرد نتيجة لاستئناف النقل التجاري للمنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية. خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، غادر غزة ما مجموعه 148 شاحنة محملة بالبضائع، غالبيتها إلى الضفة الغربية. وفي حين أن هذا أعلى ثلاث مرات من الرقم لأول شهرين من العام 2014 (48 شاحنة محملة)، فإنها تبقى جزءا بسيطا فقط مما يقرب من 2,500 شاحنة محملة خرجت من غزة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من العام 2007، أي قبل الحصار.

## عدد أكبر من مرضى غزة تم تحويلهم داخل الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل الرعاية الصحية؛ واحد من خمسة واجه قيود على الوصول

*هذا القسم مقدم من منظمة الصحة العالمية*

في السنوات القليلة الماضية، أصبح الحصول على الرعاية الصحية مقيدا بشكل أكبر بالنسبة لمرضى غزة. تعتمد وزارة الصحة الفلسطينية في المشتريات للعلاج الطبي المتخصص على مقدمي الخدمات الصحية من الخارج لسد الثغرات في نظام الرعاية الصحية الخاص بها. هذه الثغرات حادة في غزة بسبب النقص الخطير في الأدوية، والمستلزمات الطبية، والمعدات والموظفين المدربين.

اعتمد الآلاف من المرضى في السابق على مصر كمقصد سهل الوصول وبأسعار معقولة للخدمات الطبية. ولكن، إغلاق مصر الجزئي لمعبر رفح مع قطاع غزة منذ أواسط عام 2013 قطع تقريباً وصول المرضى الذين يسافرون على نفقاتهم الخاصة وقلص تحويلات وزارة الصحة بشكل كبير. هذه الخسارة تم تخفيفها جزئياً بزيادة عدد تحويلات وزارة الصحة لمرضى غزة إلى الضفة

**نسبة طلبات التصاريح التي تقدم بها المرضى، والتي رفضت أو أجلت**

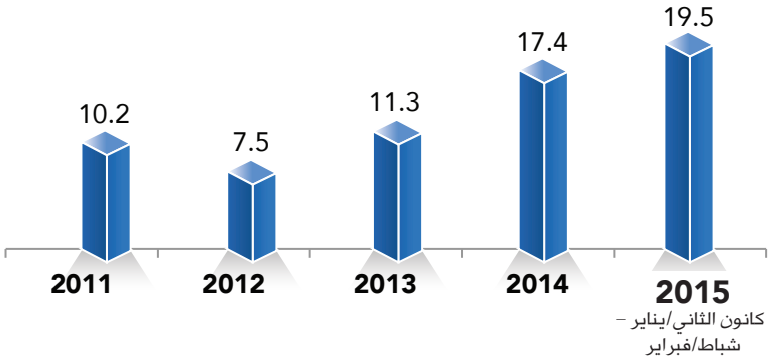


الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإلى المستشفيات الإسرائيلية. وقلص إغلاق معبر رفح الخيارات المفتوحة أمام المرضى الذين يسافرون على نفقاتهم الخاصة من غزة للحصول على الرعاية الصحية المتخصصة.

*إغلاق مصر الجزئي لمعبر رفح مع قطاع غزة منذ أواسط عام 2013 قطع فعليا وصول المرضى الذين يسافرون على نفقاتهم الخاصة وقلص تحويلات وزارة الصحة بشكل كبير.*

للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية والمستشفيات الإسرائيلية، يحتاج المرضى ومرافقوهم إلى تصاريح من السلطات الإسرائيلية لمغادرة غزة عبر معبر إيرز. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عام 2015، تم قبول طلبات 2,350 مريضاً للحصول على تصاريح، أو 80,5 بالمائة من مجموع المتقدمين، ليصل المعدل إلى ما يقرب من 47 مريضاً يومياً، أقل قليلا من معدل الموافقة البالغ 81,7 بالمائة لعام 2014. ورفض 568 طلباً متبقياً (19,5 بالمائة) أو أجلت، مما أفقد المرضى المواعيد التي حددوها واضطرارهم إلى إعادة تقديم الطلبات. منذ بداية عام 2015، تم استدعاء 32 مريضاً لمقابلات أمنية مع الضباط الإسرائيليين، بعض المقابلات استمر طوال اليوم، كشرط مسبق للتعامل مع طلباتهم.

على الرغم من النمو السكاني السريع وتزايد مستوى الحاجة للتحويلات الطبية، ارتفع معدل التحويلات السنوية لمرضى غزة بين عامي 2010 و 2014 بنسبة 1,3 بالمائة فقط، رغم تغير وجهة الإحالة بشكل كبير. وبشكل عام، انخفض عدد مرضى غزة المحولين إلى خارج الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مصر، بنسبة 25 بالمائة خلال السنوات الأربع الماضية، في حين ارتفعت نسبة التحويلات إلى المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية ومناطق أخرى في الضفة الغربية بشكل ملحوظ منذ عام 2012.

**تحويلات وزارة الصحة حسب الوجهة**

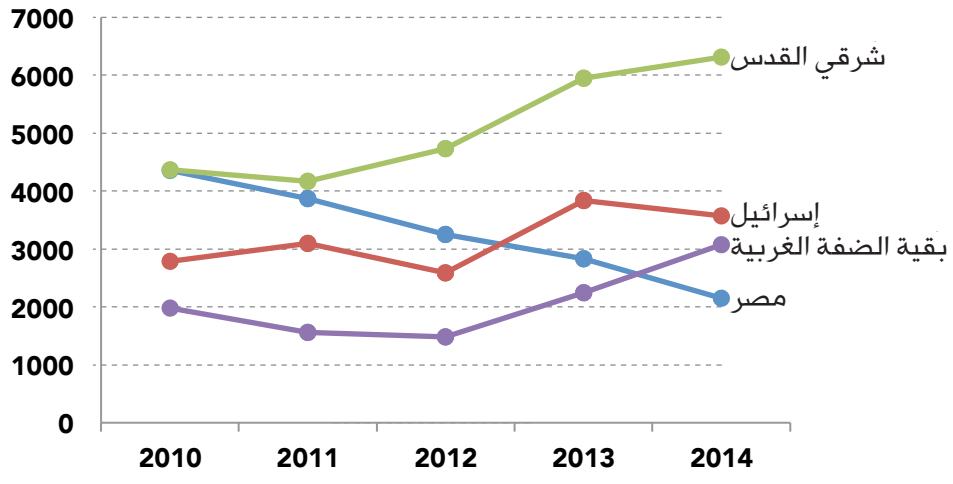

إلى جانب ارتفاع العدد المطلق للمرضى الذين حصلوا على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر ايريز في السنوات الأربع الماضية، ارتفعت أيضا نسبة الطلبات المرفوضة أو المؤجلة.

## أزمة السلطة الفلسطينية المالية تقوض الخدمات وسبل العيش في الضفة الغربية

*موظفو القطاع العام يحصلون فقط على جزء من رواتبهم للشهر الثالث على التوالي*

في 24 شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستحجب تحويل عائدات الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية للشهر الثالث على التوالي ردا على انضمام الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذا يرفع المبلغ الإجمالي المحتجز لأكثر من 400 مليون دولار أمريكي. وأشار وزير المالية الفلسطيني إلى أن الإيرادات الضريبية تمثل نحو 70 بالمائة من ميزانية السلطة الفلسطينية.

وكإجراء مؤقت، اقترضت السلطة الفلسطينية الأموال من المصارف الخاصة لدفع جزء من رواتب موظفي الخدمة المدنية لكل شهر من الشهور الثلاثة الماضية. أولئك الذين يتقاضون ما يصل إلى 2,000 شيقل يتلقون رواتبهم كاملة، في حين أن الذين يتقاضون مرتبات أكبر يتلقون 60 بالمائة فقط، ولكن بما لا يقل عن 2,000 شيقل. وقلصت السلطة الفلسطينية أيضا بشكل كبير النفقات الأخرى، لاسيما الخدمات.

وهذا يترك تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الفلسطيني، الذي انكمش بالفعل في عام 2014 لأول مرة منذ عام 2006، وفقا لصندوق النقد الدولي.[8] يسبب ذلك الضغط على السلطة الفلسطينية في ذات الوقت حين يكون لتقليص الإنفاق تأثير سلبي على قيامها بوظائفها الأساسية، بما في ذلك حفظ القانون والنظام.

قامت شركة الكهرباء الإسرائيلية، والتي هي المزود الوحيد للكهرباء إلى الضفة الغربية، بقطع الكهرباء لساعات قليلة عن بعض المراكز الحضرية بسبب ديون السلطة الفلسطينية، التي تطالب بها الشركة والتي تبلغ حوالي 500 مليون دولار أمريكي. ووفقا لتقارير إعلامية، توصلت شركة الكهرباء الإسرائيلية في 26 شباط/فبراير إلى اتفاق مع مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي

*"لدي عشرة أطفال، وأعمل في وزارة التربية والتعليم منذ 26 عاماً براتب يبلغ حوالي حوالي 4,000 شيقل. أزمة الرواتب مذلة لجميع موظفي السلطة الفلسطينية. أنها تؤثر على أداء المعلمين وقدرتهم على التعامل مع الطلاب بشكل ملائم. بعض المعلمين يأتون إلى المدرسة بواسطة وسائل النقل العام دينا وأحيانا يغيبون دون إشعار أو ينهون الفصول قبل الوقت المحدد. الطلاب يلاحظون الوضع الصعب ويتأثرون بذلك أيضا. كان علي أن أجد عملا إضافيا لتغطية احتياجات أسرتي، لكنني أشعر بالحرج أن يراني طلابي والمعلمون أعمل خارج المدرسة"*

عدنان حسين
مدير في مدرسة قرية قرب نابلس

*"انخفضت مبيعاتي بنسبة 50 بالمائة في الشهر الماضي. انظر إلى الشوارع، إنها فارغة. معظم الناس يعتمدون بشكل أساسي على الرواتب. يمكن أن تجد موظفين في الحكومة لا يستطيعون تحمل تكلفة المواصلات من قراهم إلى رام اللّه. الناس يمكنهم فقط شراء المواد الأساسية: الخبز، والطعام، والماء والكهرباء. عدد الناس الذين يشترون عن طريق بطاقات الائتمان يتزايد؛ إذا استمر هذا الوضع، لا يمكنني الاستمرار في بيع السلع... بدون رواتب السلطة الفلسطينية، ليس هناك اقتصاد في الضفة الغربية."*

أبو إيهاب (54 سنة)، مالك لمتجر في مركز مدينة رام اللّه

على اقتطاع حوالي 75 مليون دولار أمريكي من عائدات الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية المحتجزة من أجل دفع ثمن الكهرباء للأشهر الثلاثة الماضية في الضفة الغربية.

تتفاقم الأزمة بشكل متزايد بتزامنها مع الحكم الذي أصدرته محكمة فدرالية (اتحادية) أمريكية يوم 23 شباط/فبراير يقضي بأن تدفع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ما يصل إلى 650 مليون دولار أمريكي تعويضاً لضحايا أمريكيين ولأسرهم بسبب هجمات مسلحين فلسطينيين بين عامي 2002 و2004.[9]

في كلمته الافتتاحية أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الرابع من آذار/مارس، وصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس احتجاز إسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية بأنها «قرصنة»، وقال إن إسرائيل مدينة للفلسطينيين بنحو 450 مليون دولار أمريكي هي حصيلة الضرائب، والتأمين الصحي ومساهمات التقاعد التي يدفعها الفلسطينيون العاملون في إسرائيل.

وأعلن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية في تقرير موجز قدمه لمجلس الأمن يوم 18 شباط/فبراير 2014: «أن الإجراء الإسرائيلي يشكل انتهاكا لالتزاماتها بموجب بروتوكول باريس المنبثق عن اتفاقيات أوسلو، ونحن، من جديد، ندعو إلى التراجع الفوري عن هذا القرار».

## انخفاض حاد في عمليات الهدم والتهجير ذات صلة في المنطقة (ج) خلال شباط/فبراير

*مساعدات إنسانية المقدمة للمجتمعات الضعيفة التي تلقت أوامر وقف العمل*

في شباط/فبراير، هدمت السلطات الإسرائيلية 17 مبنى في الضفة الغربية بحجة عدم وجود تراخيص بناء. وكانت جميع المباني المستهدفة ترتبط بسبل كسب العيش أو غير مأهولة، ولم ينتج عنها أي تهجير. هذا أقل عدد لعمليات الهدم سجل منذ تموز/يوليو عام 2014 والشهر الأول دون تهجير متعلق بالهدم منذ آب/أغسطس عام 2011.

جميع عمليات الهدم التي سجلت هذا الشهر، باستثناء حالتين، حدثت في المنطقة (ج) في الضفة الغربية وخاصة في محافظات القدس (6 حالات) والخليل (4) ونابلس (4). وتشمل عمليات الهدم هذه غرفتين زراعيتين وبئر مياه في قرية قصرة (نابلس)، وبركة للري في النويعمة، وكلها ممولة من جهات مانحة دولية، وتؤثر على نحو 160 شخصاً.

وفي حادث منفصل في 18 شباط/فبراير (غير مدرج ضمن إجمالي الحالات المذكورة أعلاه)، صادرت السلطات الإسرائيلية خلاط خرسانة ممولة من صندوق الإغاثة في حالات الطوارئ لتجديد آبار المياه في تجمع تل الخشبة (نابلس، ويعرف أيضا باسم الطويل)، الواقع في منطقة عسكرية مغلقة «منطقة إطلاق نار». التجمع غير مرتبط بشبكة المياه ويعتمد السكان (250 شخصاً) على جمع مياه الأمطار وشراء مياه الصهاريج باهظة الثمن لتلبية احتياجاتهم المنزلية وحاجات سبل العيش. وخلال عام 2014، هدمت السلطات الإسرائيلية 41 مبنى في هذا التجمع، منها 16 مبنى ممولاً من جهات مانحة، بما في ذلك شبكة الكهرباء. وتم تهجير أكثر من 100 شخص.

**مباني هدمت في الضفة الغربية**
**المعدل الشهري**

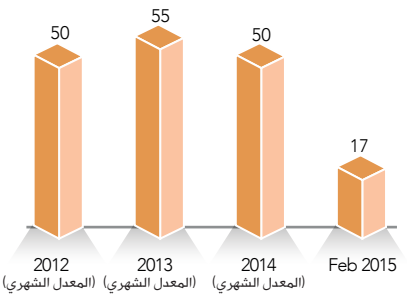


*أعيش مع زوجتي وثلاثة أطفال في شقة مستأجرة وأدفع 500 شيقل كل شهر. ولدي قرض من البنك العربي وأدفع 1,200 شيقل كل شهر. خلال الأشهر الثلاثة الماضية لم أتمكن من دفع الإيجار. الحمد لله، المالك يفهم الوضع. أشتري السلع الأساسية بواسطة بطاقة الائتمان، بما في ذلك الخضروات بكميات صغيرة. منتجات أخرى مثل الحليب ولبن الزبادي والجبن لا أستطيع شراءها.*

شادي أبو لبن، 36 عاما
موظف في السلطة الفلسطينية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

شهد هذا الشهر زيادة مقلقة في عدد المباني الممولة من الجهات المانحة التي تلقت أوامر وقف العمل. من 27 مبنى هي مجموع المباني التي تواجه خطر الهدم، يقع 15 مبنى في تجمع الحثرورة البدوي الفلسطيني (الذي كان يسمى سابقا وادي القلط كعابنة، وعدد السكان 130 نسمة). تم سحب أوامر الإخلاء التي سلمت في البداية لهذه المباني في أعقاب تدخل قانوني واستبدلت بأوامر لوقف العمل، والتي تنطوي على عملية قانونية طويلة قبل التنفيذ. الحثرورة واحد من 46 تجمعاً هي مجموع التجمعات البدوية (عدد سكانها. 7,000 ) في وسط الضفة الغربية المعرضة لخطر التهجير القسري في «خطة إعادة التوطين» الإسرائيلية.

بدأت السلطات الإسرائيلية أيضا بأعمال التجريف وأعمال البنية التحتية الأخرى هذا الشهر في قسم من الجبل (القدس) – وهو أحد المواقع الثلاثة المخصصة لإعادة توطين البدو والتي يمكن أن تستوعب ما يقرب من 50 أسرة. تمت المصادقة على مشروع التخطيط لهذا الجزء من الموقع وصدرت تصاريح البناء. هذا الموقع مجاور للمنازل الحالية التي تملكها 150 أسرة بدوية أخرى «تمت إعادة توطينهم» في أواخر التسعينات لإفساح المجال لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم.

*شهد هذا الشهر زيادة مقلقة في عدد المباني الممولة من الجهات المانحة التي تلقت أوامر وقف العمل. مع 27 مبنى تواجه خطر الهدم.*

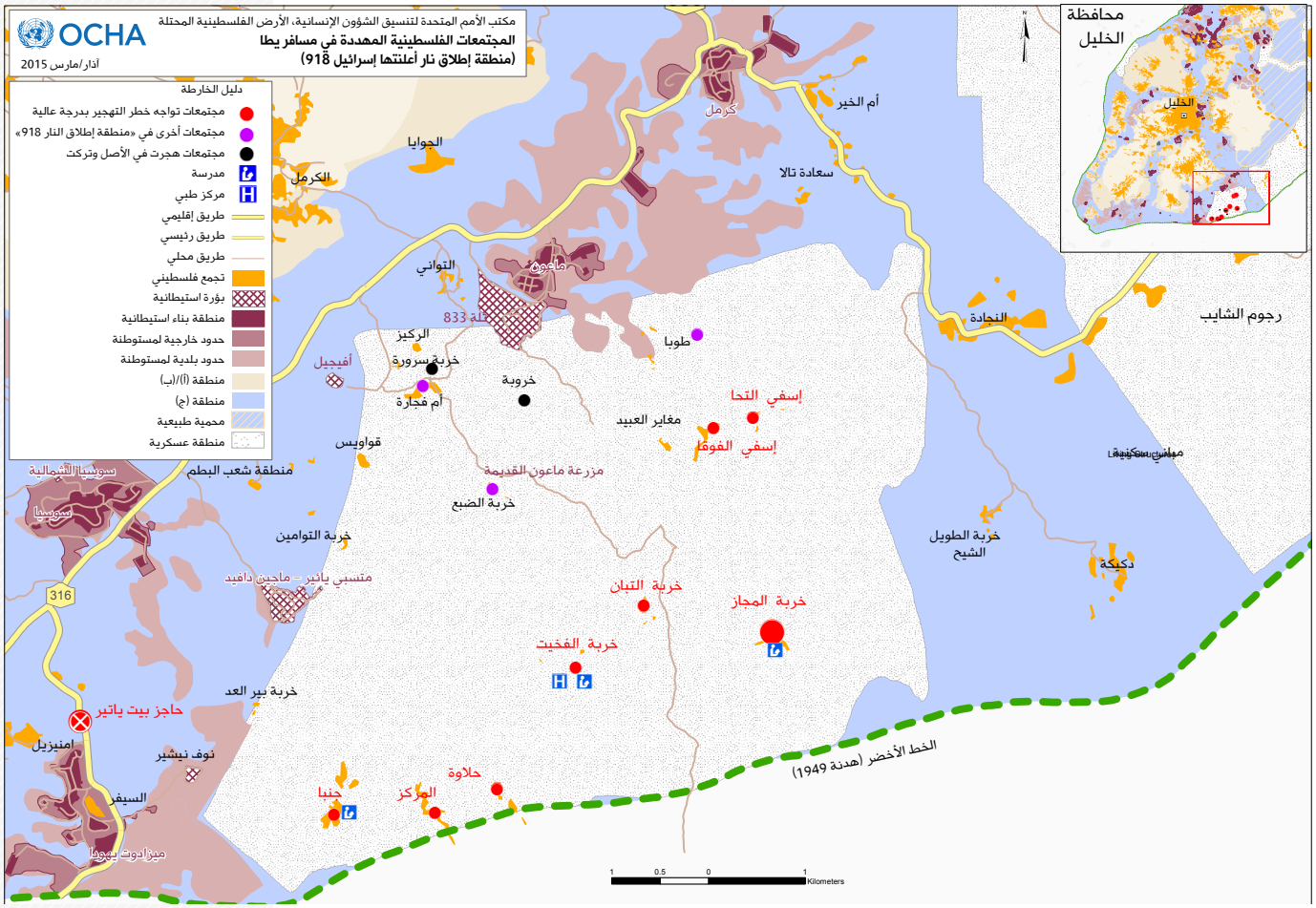

## إطلاق نظام تتبع عمليات الهدم عبر الإنترنت

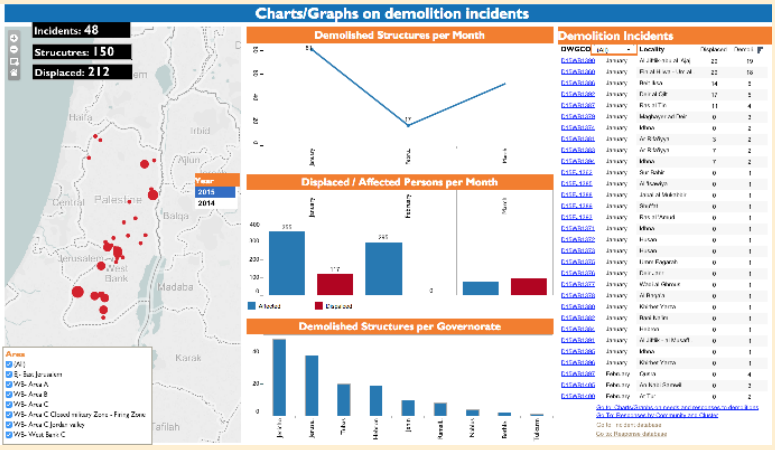


هذا الشهر، أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نظاما عبر الإنترنت للشركاء في مجال الإغاثة الإنسانية لتتبع أعمال هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية التي تنفذها إسرائيل. وهو مصمم لرصد الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن هذه الحوادث لإتاحة الاستجابة الإنسانية الهادفة في الوقت المناسب. ويتميز النظام بمعلوماته الحديثة، بما في ذلك تقييم كامل وملخص للاحتياجات لكل حادث. يتم إدخال المعلومات حول الاستجابات كل أسبوعين. ثلاث لوحات مخصصة تسمح للمستخدمين برصد الاستجابات وتحديد الثغرات. هذا النظام فريد في طبيعته المتكاملة والتعاونية، فهو يسمح للشركاء في المجال الإنساني بالاعتماد على بيانات متكاملة ومتفق عليها.

*بدأت السلطات الإسرائيلية أيضا بأعمال التجريف وأعمال البنية التحتية الأخرى هذا الشهر في قسم من الجبل (القدس) – وهو أحد المواقع الثلاثة المخصصة لإعادة توطين البدو*

المساعدات الأخرى الهادفة التي تمولها الجهات المانحة شملت هذا الشهر مدرسة جاهزة، وثلاثة مراحيض متنقلة ونافورة للشرب في خربة المجاز (منطقة مسافر يطا - الخليل). وهذا واحد من ثمانية مجتمعات تقع في منطقة محددة كمنطقة «إطلاق نار 918» ومعرض أيضا لخطر التهجير القسري.

# الهوامش

1. لمزيد من التفاصيل حول آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة، انظر النشرة الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2014.
2. من أجل لمحة عامة عن تأثيرات أزمة الرواتب الجارية، انظر النشرة الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الثاني/ يناير عام 2015.
3. لمزيد من المعلومات، انظر النشرة الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2015 (ص 9).
4. انظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، الحماية في مهب الريح تشرين الأول/أكتوبر 2014.
5. http://www.cogat.idf.il/1043-11740-EN/Cogat.aspx
6. التقارير الأولية حول 50 تصريحاً لمرة واحدة سيتم إصدارها لطلاب غزة للدراسة في الضفة الغربية، نفاها مكتب تنسيق الأنشطة الحكومية في المناطق في وقت لاحق كخطأ مطبعي.
7. تشمل المنطقة الجديدة حوالي 30 دونما لإنشاء ثلاثة أقسام جديدة للإسمنت غير المعبأ، وللمنتجات الزراعية الصادرة، وللسلع غير الزراعية الصادرة مثل المنسوجات والأثاث.
8. بيان صدر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. بيان صحفي، كانون الثاني/ يناير 2015.
9. أنظر على سبيل المثال، صحيفة الواشنطن بوست، "الفلسطينيون يتعهدون باستئناف حكم الولايات المتحدة الذي يحمل منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية عن هجمات إرهابية"، 24 شباط/فبراير 2015.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_03_23_english.pdf

# ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

## الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

## العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

## التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

## عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

## الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

## الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

## حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

## الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

## حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.